

" التقييم الجامعي وإشكاليته في تحسين مردود تعليمية اللغة العربية "

تقديم: أ. عامر رضا .

*- الملخص:

تتطلب تعليمية اللغة العربية في كلِّ مراحلها وجود العديد من الوسائط البيداغوجية الحديثة، وجملة من الخصائص والشروط التي ينبغي مراعاتها، والتي يفترض أن يكتسبها المتعلم بفضل إعداد بيداغوجي واجتماعي متكامل يسمح له بأداء أدواره على أكمل وجه، خاصة أثناء عملية التقييم لعملية التعلم، وهذا بتقنيات بيداغوجية حديثة تتماشى مع روح العصر، والمنهاج التعليمي، ومتطلبات المتعلمين النفسية والاجتماعية والمعرفية.

*- مدخل:

لعلَّ من أبرز التحديات التي جابهت التعليم في الجامعة الجزائرية على وجه العموم منذ السبعينات تحقيق المهام التقليدية التي تضطلع بها الجامعة و المدرسة، وهي مهمة التدريس والبحث والخدمة العامة، فهي من خلال أطرها العلمية التدريسية على اختلاف درجاتها تقوم بنقل المعرفة للملتحقين بها من الطلبة المتمدرسين، ومن ثم تزويد المجتمع بالمهارات والكفاءات العلمية والتقنية، إضافة إلى ما تقوم به من بحوث علمية وتجريبية وميدانية وكذا تقديم الخدمات الاستشارية وإنجاز بعض المشاريع المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعملية، فقد تعين الآن على الجامعات و المدرسة الجزائرية، ومراكزها البحثية تطوير المدارس التعليمية نفسها لخدمة الكيان الاجتماعي الذي توجد فيه، وتحقيق أهداف اجتماعية تعددت بتعدد السياقات الاجتماعية فهي قمة السلم التعليمي ومجتمع المعرفة الذي يمد المجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة، وهو مصدر القدرات التنموية علميا وعمليا .

وعليه كان التقييم ومازال عنصرا أساسيا لقياس مستوى الكفاءة لدى الطالب والتأكد من قياس درجة مردودية تعلمه، كما هو الحديث اليومي الذي يشغل المتعلم في أقسام التدرّج، إذ يعد ضروريا لكل تقدم أو نمو في علوم التربية والتعلم والتطبيقات ولا تستغني عنه أي طريقة مهما كانت توجهاتها النظرية

والمنهجية، فهو يساعد على توليد الملكات، وخلق المهارات، وتحسين الأداء، ورفع المردود في جميع شؤون الحياة، فما بالك بميدان التربية والتعليم، فلا تطوير ولا تجديد ولا إصلاح في المناهج والبرامج والمقررات والأساليب والإجراءات دون تقييم وتقويم.

كما يعدّ التقويم التربوي في تدريس العلوم اللغوية ركنا أساسيا في العملية التعليمية وحلقة من حلقاتها لا يمكن فصله عن الفعل البيداغوجي، ولكن إطاره النظري يكاد يكون غائبا في أذهان كثير ممّن يشتغلون في ميدان التدريس الجامعي خاصة عند المتربصين من الأساتذة الجدد رغم التكوين الذي يتلقاه بعضهم في الجوانب النفسية والتربوية وطرائق التعليم، فنادرا ما يتدرب المربون على تقنيات التقويم كأسلوب علمي حديث يؤهلهم إلى المراجعة الموضوعية لنتائج عملهم.

وإنّ جل المدرسين في النظام التعليمي القديم لا يعرفون من التقويم التربوي إلا الاختبار والعلامة وما يترتب عنهما من صعود المتعلم من مستوى إلى مستوى، ومن صف إلى صف آخر، وكأن الجميع اقتنع أن التقويم عملية يجريها المعلمون على المتعلمين فحسب، ونفس الشيء نجده في النظام الجديد الذي تكاد تكون فيه الأمور غامضة أو غير مفهومة عند البعض من الأساتذة لعدم وجود تربصات نظرية في هذا النظام التعليمي الجديد، أو حتى مفاهيم تبسيطية لدى الطالب والأستاذ، معا أمّا تقويم الأستاذ لنفسه، وتقويم بقية الأساتذة له، وتقييمه من قبل طلابه فلا يكاد يذكر تاما، وما سنطرحه من أفكار حول هذه الإشكالية هو عبارة عن ملحوظات وانشغالات أفضى بها الواقع الراهن من خلال تجربة بعض العينات من الأساتذة التي قضاها في التدريس الجامعي خاصة في أقسام اللغة العربية وآدابها، والإشكالية الأساسية التي تتطرق منها المداخلة للحديث عن فعل التقويم وأثره في تحسين طرق تعليم اللغة العربية ورفع التحصيل العلمي والبيداغوجي للطالب المتعلم من خلال تحليل الواقع الذي أدى إلى تدني المستوى، وتدهور التدريس وتعليمية اللغات والمعارف النظرية والتطبيقية.

1- التقويم البيداغوجي (مفهومه/أشكاله/أساليبه):

لقد أدخل حديثا مفهوم التقويم في التربية من منظور أنه وسيلة للإصلاح والتطوير في المجال التربوي بهدف تحسين تعلم الطلبة، وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة، فهو يشكل أرضية مهمة للكثير من القرارات المتعلقة بالطلبة، وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من عمليات النظام التعليمي، و يضم التقويم عديد الممارسات والتي منها: " تقويم تحصيل الطالب، وتقويم الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس، والمنهاج، والمواد التعليمية والمناخ التعليمي، والنشاطات البيداغوجية "، كما أنّ النظرة الجديدة لتعلم الطلبة تتطلب نظرة شمولية ومتوازنة لعملية تقويمهم، فالشمولية هنا تعني أن تغطي عملية التقويم مدى التقدم الذي يحرزه جميع الطلبة من جميع النواحي كالأكاديمية والشخصية والاجتماعية أما النظرة المتوازنة فتعني الاهتمام بكل جانب من الجوانب المراد تطويرها وقياسها بنفس القدر حتى لا يطغى جانب على الآخر، فلا بدّ لعملية التقويم الجيدة من أن تقدم معلومات شاملة عن تقدم الطلبة في كافة المجالات ولا تقتصر على تقديم معلومات مجزأة عن بعض الأنشطة والمهارات التي يقومون بها، وهذا معناه أنّ عضو

هيئة التدريس لا بدّ له من استخدام أدوات متنوعة أثناء عملية تقويم الطلبة كاستخدام تقويم الأداء، واستخدام ملفات الإنجاز أو حقائق العمل، والاختبارات بأنواعها المختلفة، وأدوات التقويم الأصلية. إنّ الهدف من العملية التعليمية هو « تزويد الفرد بالمعلومات أو المهارات أو المعارف الضرورية اللازمة لأداء عمل ما، (...) ونقل القيم الثقافية والاجتماعية»⁽¹⁾ لخوض معترك الحياة بثقة، وبنجاح والمساهمة في تطوير المجتمع بأكبر قدر من الفعالية ولتحقيق هذه الغاية لا يمكن أن يكتفي كل عضو هيئة تدريس بتغيير طرق تدريسه وتقويمها لتحسين عملية تعلم الطلبة، فما يقوم به أثناء التدريس في مختلف المواد الدراسية هو جزء من عمليات عديدة تحدث في المؤسسة التعليمية، فنشاط عضو هيئة التدريس الصفي مرتبط بما يتعرض له الطالب من خبرات مكتسبة في نشاطه التعليمي الداخلي، وعلاقة ذلك بالأنشطة التعليمية الأخرى، ومساهمة الوسائط الخارجية في عملية التحصيل للطالب من خلال الاستعانة بالكتاب الورقي أو الإلكتروني في المكتبة.

طبعاً كان التقييم التربوي قديماً مرادفاً للامتحان والعلامة، وذكره في الوسط التربوي يثير في الأذهان فكرة العقوبة ، لأنه يأتي عادة في نهاية المرحلة التعليمية وعليه يبني ترحيل المتعلمين من قسم إلى قسم آخر ، وتوزيعهم إلى شعب وفروع، أمّا في التعليمات الحديثة فيُعد وسيلة لتشخيص المكتسبات وتفسيرها، واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها إذا لزم الأمر ذلك ، وبهذا المفهوم الجديد أصبح التقييم يخص إلى جانب التلميذ جميع مكونات المنهج بما في ذلك الأهداف والمحتويات والطرائق والأنشطة والتقويم نفسه وعلاقته بتلك العناصر علاقة دائرية لا خطية تؤثر فيها وتتأثر بها.

1.1 - مفهوم التقويم:

إنّ كلمة التقويم تعني تقدير الشيء وإعطائه قيمة ما، والحكم عليه ومحاولة إصلاحه، وهو عملية التشخيص التي يتم من خلالها رصد الإيجابيات والسلبيات والبحث عن الأسباب الكامنة وراء كل قصور وضعف والتفكير الجدي في سبل العلاج، فقد عرفه العيد من الباحثين والمشتغلين في حقل التربية والمناهج التعليمية إذ نجد "بلوم Bloom" « يعرّفه بأنه عملية إصدار حكم على الأفكار والأعمال والأنشطة والحلول وطرق التدريس وغيرها من الأمور التربوية (..) لتقدير مدى كفاية الأشياء ودقتها وفعاليتها»⁽²⁾، بينما نجد "غرونلد Gronlund" يعرفه « بأنه عملية منهجية تحدد مدى تحقيق الأهداف التربوية من قبل المتعلمين وأن يتضمن وصفاً كمياً ونوعياً بالإضافة إلى حكمه على القيمة»⁽³⁾، وفي سنة 1979م عرّف "أندروز Andrews" التقويم قائلاً: « بأنه تلك العملية التي عن طريقها نعطي درجات أو معان ذات دلالات خاصة بالنسبة للبيانات المتجمعة من تطبيق وسائل القياس المستخدمة»⁽⁴⁾، أما "التعريف الإجرائي للتقويم" فهو عملية إصدار حكم نوعي وكمي على مستوى الفعاليات والأنشطة التي تندرج ضمن الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة، وعلى المستوى التعليمي فإنّ التقويم يعني عملية منظمة لجمع وتحليل المعلومات، بغرض تحديد درجة

تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية واتخاذ القرارات بشأنها لمعالجة جوانب الضعف، وتوفير ظروف النمو السليم المتكامل من خلال إعادة تنظيم البيئة التربوية وإثرائها.

أما على مستوى قاعة الدرس أو الأداء التدريسي فهي عملية منظمة لجمع وتحليل المعلومات لتحديد مدى تحقيق الأهداف التعليمية من قبل المتعلمين واتخاذ قرارات بشأنها، ويشير هذا المفهوم ضمناً إلى ضرورة صياغة الأهداف المعرفية والمهارية والوجدانية، كخطوة أولى في عملية التعليم لأنها عملية مقصودة و هادفة، ولكي يؤدي التقويم دوره المنوط به يجب عليه أن يحقق أهداف متعددة أثناء توجيه عملية تعليم علوم اللغة العربية من " نحو وصرف وصوتيات وعلم التراكيب وبلاغة وما فيها من علم المعاني والبيان والبديع، والعروض وموسيقى الشعر وعلم الدلالة" وغيرها من العلوم التي حضيت بها اللغة العربية، هذا و إن نجاعة التقويم تتحقق أساساً في النقاط الآتية:

- *- اتخاذ القرارات التربوية و التعليمية المناسبة للمواقف التربوية و التعليمية.
- *- صياغة الأهداف السلوكية و تعديلها باستمرار بما يتناسب مع مستويات المتعلمين.
- *- التعرف على المناهج و المقررات الدراسية و طرق التدريس والعمل على تحسينها لتحقيق الهدف المنشود و مواجهة التحديات المستقبلية.
- *- الوقوف على مدى التقدم الذي تصل إليه المؤسسة التربوية في تحقيق أهدافها (نمو المتعلمين و مداه- نجاح المعلم في عمله و طرق التدريس).

كما أن عملية التقويم لا تخلو من صعوبات ومشاكل على مستوى التخطيط والتطبيق لكون أن المعرفة في العلوم الإنسانية بشكل خاص يصعب علينا تقييمها مهما كانت الطرق والآليات المستعملة، ومع ذلك يجب علينا التأكيد على مجموعة من الصفات الأساسية في التقويم لكي يكون ناجحاً والتي منها (الشمولية لعملية التقويم- الاستمرارية- الموضوعية- يعكس خصوصية الأهداف التربوية)، كما تشير نظريات التعلم المختلفة أنّ طرح موضوع التقويم بشكل سليم في التعلم من شأنه أن يكون بمثابة « الوسيلة الفعالة لتغيير هيكل المجتمع وتشكيل سماته وثقافته، وتأهيل عناصره البشرية القادرة على النهوض بالمجتمع»⁽⁵⁾، وهذا الأخير لا يكون له معنى، ولا يصبح جزءاً من التكوين النفسي والبناء المعرفي للمتعلم إلا إذا كان مرتبطاً بأهداف تعليمية محددة سلفاً يسعى المتعلم لتحقيقها، حيث نجد المتعلم في المدرسة التقليدية يحصل على المعرفة من خلال البرنامج الذي وزعت مفرداته شهرياً وسنوياً ليمر به الجميع، بينما في المدرسة الحديثة يستطيع المتعلم أن يتدرج باستخدامه للأنشطة التعليمية بحسب سرعته وقدراته ورغبته الشخصية حيث لا تكون أمامه عوائق إدارية أو نظم تحد من تقدمه، وتستطيع عندها الأساليب والطرق المتنوعة في عملية التقويم أن تسهم في حل مجموعة من المشكلات التي تواجه التعليم التقليدي ، فهي أسلوب ونظام متكامل في التعليم فرضته حركة العصر ومطالب المجتمع الراهن من خلال الاستفادة من البحوث الحديثة في سيكولوجية التعلم.

2.1- أشكال التقويم البيداغوجي

أثناء العودة إلى الكتب المتخصصة في التقويم التربوي وبناء التعلّات الحديثة يلاحظ أن أصحابها يؤكدون دائما على أنّ للتقويم وظائف عديدة جلها تتعلق بالجوانب التي تخص عنصر المتعلم؛ كوظيفة المراقبة والتشخيص ووظيفة التنبؤ والوقاية والتصحيح والتدعيم، ونادرا ما يُشار إلى أن تحسين أداء المعلم ورفع مردوده التعليمي وظيفة أساسية يحققها التقويم المستمر، وقد لاحظنا - سابقا - أن الضعف الذي يميز خريج قسم اللغة العربية وآدابها ضعف تراكمي، و مسؤولية كبيرة منه تقع على عاتق المربين أنفسهم بداية من معلم المدرسة الابتدائية وصولا إلى أستاذ الجامعة في مختلف المعاهد والكليات، فهناك تسبب رهيب على مستوى التدريس والمراقبة والتقويم، والسؤال الذي يُطرح نفسه بإلحاح هو "كيف يمكن تحسين تقويم أداء المتعلمين في علوم اللّغة العربية؟"، إضافة إلى التكوين العلمي والتأهيل البيداغوجي والديداكتيكي الجيد فهناك إجراءات استعجالية إقرارها على مستوى الأقسام سيؤدي إلى نُقلة نوعية في التكوين والتعليم، وتتمثل في وجوب التركيز المستمر على تحديث آليات التقويم البيداغوجي لمختلف التعلّات، وبشكل أخص ميدان علوم اللّغة العربية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الإحاطة التامة بأشكال التقويم الآتية :

أ- الشكل الأول: التقويم الذاتي لأداء الأستاذ

إنّ التعليم في حاجة ماسة إلى فئة من الأساتذة المؤطرين الذين يبادرون ويجددون باستمرار (يحملون فكريا إبداعيا) فلا ينبغي أن « يتخذ المدرس لتعليمه طريقة لا تتغير، وإيقاعا واحدا مفروضا على الجميع»⁽⁵⁾، ودروسا تتميز بالآلية، وتفترق إلى التعديل والإضافة والتحسين والتجديد المستمر، فالضرورة تحتم على الأستاذ أن يضع نفسه عقلا ووجدانا موضع المتعلم (الطالب) الذي يميز في كثير من الأحيان، بين المعرفة الغثة التي تُعرض عليه وبين المعرفة الدسمة، وبين المعلومات القديمة البالية والمعلومات الجديدة الأصيلة، وبين الطريقة المشوقة والمرغّبة في التعلم، وبين الطريقة المنوّمة التي تميّت الذهن، ولعلّ أهم أساليب النقد الذاتي المراجعة الدورية للدروس والمحاضرات التي نلقها سنة بعد أخرى بهدف إثرائها وتعديلها أو تعديل بعض أفكارها.

وحتى لا يصاب الأستاذ بالجمود والتحجر والانزواء في اختصاص ضيق أو في اختصاص الاختصاص لابد أن ينوع في تدريس المواد بعد فترة زمنية محددة، شريطة أن تكون قريبة أو لها علاقة بتخصصه، إذ يتأثر ما يتلقاه الطلبة من معلومات، وقيم تربوية وأخلاقية متنوعة بعوامل عديدة منها: الممارسات والأساليب التعليمية التي يقوم بها المدرس داخل صفه التعليمي لأنّ « العملية التعليمية ليست عملية ميكانيكية متكررة، بل لابد فيها من الإبداع والتجديد ومن مواجهة المواقف، ومن مواجهة المشكلات وعلاجها»⁽⁷⁾، وعليه فإنّ تحسين تلك الممارسات والأساليب التعليمية التي يؤديها المدرس في كلّ مرحلة تعليمية سيؤدي بكل تأكيد إلى تحسين ما يتعلّمه الطلبة في أية مؤسسة تعليمية من

الوطن، ولما كان التدريس في مضمونه العملي متشابها إلى حدّ ما مع التدريس المدرسي في المرحلة العليا، من حيث كونه مهارة وقدرة تتوافر بنسب متفاوتة لدى كل إنسان، ولدى المدرّس الجامعي بشكل خاص، فإنّ بإمكان كلّ مدرس أن يطوّر مهارته التدريسية وقدرته على الاستمرار في إتباع تلك المهارة أطول فترة ممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار أن التدريس هو مهنة يختارها المدرس منذ بداية حياته الجامعية، ويصعب عليه تغييرها بعدما يمضي فيها فترة زمنية معقولة، ومن المهم للمدرّس أن يقوم بين الحين والآخر بإجراء تقييم ذاتي لأدائه التعليمي في الأنشطة والمقاييس التي يدرسها، إن لم يكن كلّ فصل دراسي فعلى الأقل كلّ سنة دراسية ما يجعله قادراً على تجاوز كل ما هو غير مناسب، وهذا يتطلب من المدرس معرفة أمرين مهمّين هما:

*- **أولاً متطلبات التقييم الذاتي:** من تنمية حقيقية للمعلومات والنظريات التعليمية في ميدان علوم اللّغة العربية وأشكالها وأهدافها العلمية، والإلمام التام بالطرق والتطبيقات الخاصة بعلم النفس إن كان هناك عارض يشكل أزمة فير تلقين التعلّقات.

*- **ثانياً طرق التقييم الذاتي:** من المهم أن يلجأ المدرس الذي يسعى إلى النجاح، وتطوير نفسه باستمرار إلى تقييم نفسه بنفسه، وسيجد أمامه عديداً من الطرق التي يمكنه من خلالها تقييم نفسه سلوكياً، وتدرسياً.

ب- الشكل الثاني: تقويم المدرس من قبل المدرسين الآخرين

قد يرفض بعض الأساتذة هذا النوع من التقويم، وقد يتعالى عليه بحجة أنه صاحب كفاءة والواقع أن الهدف من هذا النوع من التقويم هو تحقيق العمل الجماعي المنظم الذي يقوم الأساتذة من خلاله بعضهم بعضاً، فيستفيد الأستاذ المبتدئ (المتربص) من صاحب الخبرة الطويلة وينتفع من المتخصص غيرالمتخصص، للبحث في تحسين أداء (المعلم والمتعلم) ورفع المردود المعرفي والتربوي والمنهجي لديهم، فالبحث في أي قطاع من قطاعات المعرفة لا يرقى إلى المستوى المطلوب إلا إذا تحول الجهد الفردي إلى مستوى الجهد الجماعي المنظم، ويمكن إجراء هذا النوع من التقويم عن طريق لقاءات بيداغوجية دورية تُتلى فيها تقارير الأساتذة الذين يشرفون على تدريس مادة مشتركة، وتحمل هذه التقارير قراءات نقدية شهرية أو ثلاثية أو سداسية أو سنوية للمقرر الدراسي، وتكون بمثابة المحطات التي يتدرب من خلالها الأساتذة على ضبط المشكلات واقتراح الحلول وتبادل الخبرات والتنسيق فيما بينهم، وسيساهم هذا -من دون شك- في معرفة أكثر عمق للمادة الدراسية فيبرز أهميتها ودورها وغاياتها التعليمية ممّا يساعد على التطوير المستمر لمناهج اللغة والأدب.

ج- الشكل الثالث: تقويم الأستاذ من قبل الإدارة أو اللّجنة البيداغوجية المؤهلة

قد نتساءل عن الطريقة المثلى التي ستقيم الإدارة أو اللّجنة البيداغوجية المؤهلة، وتقوم من خلالها الأستاذ فطبعاً لن يكون ذلك عن طريق الامتحان والاختبار أو التفتيش، ولكن المجتمع أو المؤسسة التي تؤدي للأستاذ مرتباً لإنجاز مهمة معينة من حقها أن تشترط فيه المواصفات الضرورية للقيام بتلك

المهمة⁽¹²⁾، والمسؤولية هنا هي مسؤولية إدارية أو علمية حيث ينبغي أن تكون هناك "شبه رقابة أومتابعة"، فيكلف الأستاذ بعد إنهاء المحاضرة، أو بعد إنهاء محور من محاور المقرر بتقديم دروسه في شكل محاضرات منظمة ومطبوعة تتولى اللجنة العلمية المؤهلة فحصها، وبعد نقدها وإثرائها يكلف الأستاذ بتعديلها وتنقيحها ثانية، وقد تُصبح بعد ذلك مطبوعة أو كتابا يستفيد منه الأستاذ ماديا ومعنويا كما تستفيد منها المكتبة.

د - الشكل الرابع: تقويم الأستاذ للطالب

يشكل تقويم الأستاذ للطالب في مراحل التعليم المختلفة محطة هامة في المسار التعليمي له من خلال تقويم منتوجه المعرفي له ومدى تمكنه من استيعابه تدريجيا عبر صيرورة التعلّمات المكتسبة التي تصاحب نموه الفكري والعقلي، و عموما تمكنت الدراسة من حصر معايير بيداغوجية تمكن الأستاذ من التفاعل مع المتعلمين بشكل سليم أثناء عملية التقويم المستمر أو الفصلي أو النهائي، من خلال مجموعة من المعايير التي تسهم في تنمية الكفاءة العلمية للمتعلمين، وهي مدرجة في الجدول الآتي:

دور عضو هيئة التدريس في تنمية كفاءة الطالب	معايير مقدرة عضو هيئة التدريس
تنمية مهارات التجديد والابتكار	القدرة المعرفية والبحثية
غرس عادات الاعتماد على الذات	مقدرة الاتصال والإبداع
تدريب الطالب على المغامرة العلمية والتحليل والتفسير	مقدرة سيكولوجية وسوسولوجية
تعزيز ثقافة الإتقان والجودة	مقوم فعّال لإنجازات الطلاب

1-3. طرق وأساليب التقويم:

تتجلى الأهمية التي يوليها المنهاج للتقويم والدعم المنهجي والتقني المخصص له من قبل المختصين أثناء تعاطيه بشكل علمي لمختلف مواد تعليمية اللّغة العربية، هذا فضلا عن التقويم، وتصويب عملية التقويم في بنية كل نشاط تعليمي أثناء التلقين المباشر لمختلف العلوم اللّغوية، والتي نرى أنها لا تتوضح بشكل تام إلا من خلال الممارسات التقويمية الآتية لمختلف تعلّمات الطلاب قبلها وبعديا، وذلك باعتماد أساليب وأنواع من التقويم تساهم في تعديل وتصويب التعلّمات باستمرار، وحتى لا تكون عوائق بيداغوجية بين المعلم والمتعلم والمواد المسندة له في تدريسها، وهذا لا يتحقق طبعاً إلا بتوفر جملة من المقومات والتي يجب أن نعرفها أصلاً في تركيب بنية التقويم، وهي كالاتي:

* - أن يشخص التقويم للمسؤولين البيداغوجيين مدى تحقيقهم للأهداف التي وضعت لهم سلفاً ليفتح أمامهم الباب لتصحيح مسارهم في ضوء الأهداف التي قد تغيب عن عنهم.

* - معرفة المدى المعرفي الذي وصل إليه الطلاب أثناء اكتسابهم لأنواع معينه من العادات والمهارات اللّغوية، ومحاولة تقويمهم فيها.

*- للتقويم دور فاعل في توجيه المعلم للمتعلمين بناء على ما بينهم من فروق فردية تتضح أثناء عمله معهم من التوصل تدريجيا إلى اكتشاف الحالات المرضية عند الطلاب في النواحي النفسية ومحاولة علاجها عن طريق الإرشاد النفسي والتوجيه ، وكذلك اكتشاف حالات التخلف الدراسي وصعوبات التعلم ، ومعالجتها.

*- أن يضع المدرس يده على نتائج عمله، ونشاطه بحيث يستطيع أن يدعمها أو يغير فيهما نحو الأفضل سواء في طريق التدريس، أو أساليب تقويم الطلاب بشكل موضوعي.

*- يساعد التقويم القائمين على سياسة التعليم على أن يعيدوا النظر في الأهداف التربوية التي وضعت مسبقا بحيث تكون أكثر ملاءمة للواقع الذي تعيشه المؤسسات التعليمية.

*- يؤدي التقويم وظيفة الحماية المعرفية للمتعلم وتحسينه بيداغوجيا من الوقوع في صعوبات تعليمية مختلفة، ومن ثم إعادة صياغة حصيلة التعلم وتعديلها.

يعثر المتتبع لمراحل التقويم المختلفة في التعليم العام أو المتخصص في نهاية المطاف على أهمية التقويم ودوره الفعال في تعليمية علوم اللغة العربية، والتي هي بحاجة ماسة ومستمرة لكل أنواع التقويم وأساليبه المختلفة من أجل النهوض المعرفي لطلابنا وتقويم حاجياتهم البيداغوجية وتعديلها بما يتناسب مع ميولاتهم ورغباتهم وتعلماتهم، كما نؤكد على أن التقويم نوعان ؛ نوع يتم على مستوى البرامج والمناهج، ونوع يتم على مستوى المواد التعليمية، ويمكن التأكيد على ما نقول في الجدول الأول الآتي:

أ- التقويم على مستوى البرامج	
1-التقويم التمهيدي	هذا النوع من التقويم يتم قبل تجريب أي برنامج تربوي للحصول على معلومات أساسية حول عناصره المختلفة كحالة الطلبة قبل تجربة البرنامج، وتأتي أهمية هذا النوع في كونه يعطي الباحثين فكرة كاملة عن جميع الظروف، والعوامل الداخلة في البرنامج و إنه يلزمنا أن نعرف اتجاهاتهم، وسلوكهم وأنواع المهارات التي يتقنونها والمعارف التي تعلموها .
2- التقويم التطويري	هذا القسم من التقويم يتم أثناء تطبيق البرنامج التربوي بقصد اختيار العمل أثناء سريانه، ولا يتم التقويم التطويري إلا إذا كان القائمون على أمره من ذوي الصلة بالعمل ذاته من مربين وباحثين في ميدان المناهج والتربية بحيث يتأكدون من مدى التقدم الذي يتم فيه، أو العقبات التي تعترض طريقه.
3-التقويم النهائي	يتم هذا التقويم في نهاية العمل التربوي بقصد الحكم على التجربة كلها، ومعرفة الإيجابيات التي تحققت من خلالها أو السلبيات التي ظهرت أثناءها.

وهذه الأنواع السالفة للذكر من أنواع التقويم يمكن تطبيقها في مجال التقويم الخارجي للبرنامج الدراسي على سبيل المثال من طرف المدرس من أجل إحصاء أهم الإيجابيات والسلبيات التي اعترضت سبيل تقدم البرنامج أو عدم تفاعل الطلاب مع المواد المبرمجة فيه أثناء التدريس، والوقوف جليا على مختلف نقاط الجودة والضعف فيه وتقديم ملاحظاته أو اقتراحته في التعديل أو التغيير وهذا على المستوى المعرفي أو المنهجي، أما إذا أردنا الحديث عن طرق التقويم التي تمس المواد التعليمية خاصة في اللغة العربية وعلومها المتداخلة، والتي يسعى المدرسون إلى تبسيطها، وتقديمها لطلابهم بشكل منهجي حفاظا على قيمتها وحرصا على تمكن الطلاب فيها، وهذا لا يتحقق أصلا إلا بوجود آليات وطرق في التقويم السليم، والموضوعي للمواد وقياس المستوى المعرفي وتقديمهم فيه باستمرار يجعل من المدرس يحاول استمرارا تحقيق التقارب بين المواد والمستوى المعرفي وطرق التقويم المختلفة، وعليه قمنا بحصر تلك الطرق في الجدول الثاني وهي كالاتي:

ب- التقويم على مستوى المواد التعليمية		
أسلوب التقويم	كيفية التقويم	ماهية التقويم
مراقبة Contrôle	الاختبارات المقالية	التحقق من تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات في كل مرحلة من مراحل الوحدات الديداكتيكية إذ يقوم خلالها المدرس بتقويم مدى استيعاب التلميذ أو مجموعة من التلاميذ لمحتوى الدرس في مختلف مراحله في صيغة تمرين عاجل يختبر المعارف، أو في صيغة فرض ينجز في الاختبارات الدورية.
	الاختبارات الموضوعية	
التقويم المستمر Contrôle continue	اختبارات شفوية	إجراء بيداغوجي يهدف إلى تقويم الأداء بكيفية مستمرة تمكنهم من تعرف إمكاناتهم ومردوهم والعمل على تطويره، وتمكن المدرس من الحصول على معلومات حول فعالية الأدوات المستعملة، وتعتبر المراقبة المستمرة إجراء بديلا للإجراءات التي تعتمد على التقويم النهائي وحده.
	العروض والبحوث التعليمية	

حقا يعدّ التقويم من أهم عناصر المنظومة البيداغوجية، ومن المرتكزات الأساسية في العملية التعليمية؛ لما له من علاقة مباشرة مع الأهداف، والكفايات المسطرة علاوة على كونه المعيار الحقيقي لتشخيص مواطن القوة والضعف في نظامنا البيداغوجي وتجارنا الإصلاحية في مجال تعليم اللغة العربية بشكل خاص، ومن المعلوم أن التقييم والتقويم وجهان لعملة واحدة ولكن التقويم أعم من التقييم والقياس لأنه تثنين وتقييم المنجز أو الشخص بعد إخضاعه لطرائق ومعايير قياسية من أسئلة، اختبارات، مراقبات شفوية أو كتابية ومن ثم يكون القياس أول خطوة يبدأ بها المقوم للحكم على المنجز مادام خاضعا للقياس الكمي والكيفي، وإذا كان التقويم بمعنى التقدير العددي والمعنوي اعتمادا على معايير قياسية محددة، فإنه كذلك مرحلة نسقية تهدف إلى تحديد مدى تحقق الأهداف والكفايات لدى المتعلم عبر العملية اليداكتيكية، ومنه نستطيع أن نذكر بعض الأسس التي تتركز عليها عملية التقويم و التي يجب أن تتوفر في عمليات التقويم ليكون التقويم ناجحا و محققا للغرض منه، وهذه الأسس قدتم إحصاؤها في الجدول الآتي

أسس التقويم	سمات التقويم
1- أن يعكس فعلا عن التعلّات المكتسبة.	1- تتاسق التقويم مع الأهداف التعليمية.
2- أن يمتاز بالروح الموضوعية.	2- يجب أن يتسم التقويم بالشمولية.
3- أن يمتاز التقويم بالمرونة.	3- أن يساير التقويم عملية التعلم تدريجيا.
4- أن يكشف مواطن القوة والضعف.	4- تكامل الوسائل مع عملية التعلم.
5- أن يكون له مرجعيات نظرية.	5- التقويم عملية ثنائية (معلم/ متعلم).
6- أن يساهم بشكل مباشر في التعديل.	6- الروح العلمية والموضوعية.

يحرص المكونون على أن يؤديّ التقويم دورا بالغا في الأهمية أثناء مسيرته للتعلّات المختلفة، وذلك من أجل توضيحها وتعديلها ومنطقية طرحها عبر مراحل التعليم المختلفة، وقد خاض وجال العديد من المربين في التنقيب والكشف عن التعلّات المختلفة، ومع ذلك تبقى كيفية استعمالها دونما مبالغة أو إجحاف من المكونين في حقل تعليم اللغة العربية خاصة العلوم اللغوية منها، وعليه تأكدت لجميع المتعلمين مدى أهمية التقويم إن أحسن استعماله بشكل سليم وموضوعي، وشامل و « إننا لا نتردد في أن نقول أنك لا يمكنك أن تعلم إلا إذا عرفت الغرض من التربية، وتمكنت من معرفة وسائلها وطرقها فنا من الفنون، وعرفت قواعدها علما من العلوم، ودرست ما قاله وما جربه علماء التربية وفلاسفتها»⁽⁸⁾، ومن هنا نوّكد على وجود عدة نقاط تبرز بشكل واضح أهمية التقويم وخطورة الأدوار التي يلعبها في مجال تعليم اللغة العربية ويمكن حصرها إجمالا في الآتي:

*- ترجع أهمية التقويم إلى أنه قد أصبح جزءا أساسيا من كلّ منهج، أو برنامج تربوي من أجل معرفة قيمة أو جدوى هذا المنهج أو ذلك البرنامج للمساعدة في اتخاذ قرار بشأنه، سواء كان ذلك القرار يقضي بإلغائه أو الاستمرار فيه وتطويره.

*- **التشخيص** ركن أساسي من أركان التقويم فإنه يمكننا القول بأن هذا الركن يساعد القائمين على أمر التعليم على رؤية الحقل الذي يشتغلون فيه بوضوح وموضوعية سواء كان هذا الميدان هو (الصف الدراسي-الكتاب-المنهج-الطريقة التعليمية)، وحتى العلاقات القائمة بين المؤسسات التربوية وغيرها من المؤسسات الأخرى.

*- عرض نتائج التقويم على الشخص المقوم، وليكن التلميذ مثلا، حتى يمثل له حافزا يجعله يدرك موقعه من تقدمه هو ذاته ومن تقدمه بالنسبة لزملائه، وقد يدفعه هذا نحو تحسين أدائه ويعزز أداءه الجيد.

*- يؤدي التقويم خدمات جليلة للفرد المتعلم، حيث يتم بوساطته تغيير المسار التعليمي وتصحيح العيوب، وبه يتجنب المتعلمون عثرات التعلم والانطلاق في مراحل جديدة ويوفر الوقت والجهد في نقل التعلّات لهم.

2- إشكالية التقويم وأثرها في تلقين علوم اللّغة العربية:

تعدّ مسألة "تعليمية اللّغة العربية" من القضايا الحساسة التي ينبغي علينا الخوض فيها دون حرج علمي، فجميع المقاييس والمواد التعليمية التي تدخل ضمن حدودها النظرية والتطبيقية عليها أن تأخذ في الحسبان كلّ الظروف المحيطة بها عند القيام بمهام تدريسيها بشكل جلي وواضح معرفيا، ومنهجيا خاصة في وقت يفرض على المؤسسات التعليمية التحول في أساليبها من التقويم التقليدي إلى أساليب جديدة تعين المتعلم على اكتساب كفايات التعلم وتصويبها وتوجيهها حتى تمكن المتعلم من القيام بدور إيجابي يواصل فيه بفعالية، وعلى امتداد رحلة حياته استقاء المعرفة من مصادرها المتجددة واكتساب القدرة والمهارة، ويتطلب التحول من أساليب التقويم التقليدية إلى استخدام أساليب وطرق تقويمية حديثة عملية مراجعة شاملة، وتطويرا يتناول عناصر المنظومة التربوية برمتها بداية بالمنهاج إلى تدريس الأنشطة التعليمية، وصولا إلى إعداد مربي يستطيع في نهاية الأمر «التجسيد الحي والمباشر للأهداف التربوية، وبذلك فإنها تشكل اللبنة الأساسية في التخطيط لعملية التعليم وفي تطوير المناهج»⁽⁹⁾، ومن ثم تمكينه من التفاعل تلقائيا مع أساليب التقويم وطرقه المناسبة له في العملية التربوية.

لم يعد من الممكن أن نقوم أبناءنا في فترة التعليم الراهن بأساليب اندثرت، في ظلّ التعليم التقليدي الذي كان التقويم فيه يأتي في نهاية كلّ فترة تعليمية مرادفة لامتحانات و"كأنه عقوبة"، لكنّ التقويم في التعليمية الحديثة تغير مفهومه ومعاييره وأدواته، فالتقويم لا يأتي في نهاية المرحلة التعليمية فحسب، بل هو عملية تسبق الفعل البيداغوجي وتستمر معه وتتابعه أثناء فترة التكوين والنتيجة التي نخلص إليها أن أزمة ترقية تعليمية اللّغة العربية في **المؤسسات التربوية**، وتعميم استعمالها لتصبح لغة التواصل والعلم لا

يمكن حلها بنجاعة إلا في ظلّ الحقائق الحديثة التي أثبتتها العلماء والمربون في ميدان منهجية تدريس اللّغات.

في الحقيقة يعتبر التقويم من الممارسات الصحية في أي مؤسسة ، وهو عنصر أساسي في أي برنامج أو مادة تعليمية، فمن خلاله يمكن تحديد عناصر القوة والضعف ، ثم اتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات لعملية التطوير والتحسين ، كما أن عملية التقويم هي البؤرة التي تشد إليها الجميع في النظام التعليمي بوصفها تكنولوجيا عصرية ، ووسيلة مناسبة للحصول على المعلومات والبيانات التي تفيد في تحديد مستوى كفاءة الخدمات المقدمة ، وفي التخطيط للبرامج والمقررات والمواد التعليمية خاصة في تعليم علوم اللّغة العربية، وتطور وتحسن جوانبها الكمية والنوعية ، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وتحسين مخرجات التعلم، إذ يشير الواقع إلى أنّ التعليم القائم على التلقين وحشوا المعلومات باستخدام وسائل غير مناسبة مع عمليات التقويم المتعددة مع وروح المعاصرة يفضي إلى قتل روح الإبداع والتطلع إلى الحداثة العلمية مما يؤكد ضرورة تسليح المتدربين بالمهارات ، وتنمية قدراتهم وميولاتهم ونفسياتهم مع أساليب وطرق التقويم الموضوعية بمقاييس علمية مدروسة بشكل جيّد.

حقا إنّ مستقبل "تعليمية علوم اللّغة العربية" في سياق التحولات الاجتماعية وتعزيز ديمقراطية التعليم يتوقف إلى حد بعيد على دور المدارس النوعية في اكتساب وإنتاج وتوطين ونشر المعرفة بطرق وآليات مناسبة لتعليم مقاييس وأنشطة اللّغة العربية، فقد بات إسهام التعليم اللّغوي في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية شرطا من شروط التنمية الإنسانية وعاملا فاعلا في تطوير القدرات الذاتية للأفراد المتعلمين، ولعلّ من أبرز التحديات التي جابهت التعليم في الجزائر على وجه الخصوص منذ سبعينيات القرن الماضي كانت مشكلة التأطير، وتحقيق المهام التقليدية التي تضطلع بها وزارة التربية الوطنية حينها، وهي التدريس والتكوين وتخريج كم من الإطارات العلمية والمهنية ، فهي من خلال أطرها العلمية التدريسية على اختلاف درجاتها تقوم بتزويد المجتمع بالمهارات والكفاءات العلمية والتقنية، لقد تعيّن على المدرسة الجزائرية تطوير نفسها لخدمة الكيان الاجتماعي الذي توجد فيه وتحقيق أهداف اجتماعية تعددت بتعدد السياقات الاجتماعية فهي هرم السلم التعليمي ومجتمع المعرفة الذي يمد المجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة، وهو مصدر القدرات التنموية علميا وعمليا، كما يجب على الأستاذ المكون أن يكون ذا دراية بكيفيات اختيار الوسائل التعليمية المعينة على حسب الدروس الملقنة، حيث إن الاختيار والقدرة عليه هي من أهم شروط نجاح المعلم في توصيل المعارف إلى التلاميذ، وتقريب المعاني المجردة إلى عقولهم بفهمها فهما محسوسا، و« يفيد بعض المربين بأن التعليم يحدث لدى التلاميذ بسهولة وبدرجة عالية كلما استخدم في تحصيله وسائل تعليمية تجسد بقدر الإمكان الحياة الواقعية وخبراتها»⁽¹⁰⁾.

وبعدّ قيام الأستاذ المكون بالبحوث التربوية خصوصا في تعليمية علوم اللّغة العربية وكيفية تقويم الطلاب فيها عنصرها هاما من عناصر الخلفية البيداغوجية في إعداده لممارسة التعليم، ولا يمكن

التغاضي عنه أو فصله عن العناصر الأخرى، فكلّ العناصر المذكورة هي عناصر هامة ومتداخلة تكمل بعضها البعض وتشكل في جملتها خلفية بيداغوجية تعتبر أساس الإعداد الأمثل للمعلمين، خاصة أثناء عملية «استيعابه لمختلف الطرق التدريسية الحديثة وكيفية تطبيقها خلال عملية تنفيذ الدرس من أجل حصول التعلم لدى التلاميذ، إلى جانب قدرته على استخدام الوسائل التعليمية المعينة المختلفة والمناسبة لكل طريقة وكل درس»⁽¹¹⁾، ولكي يتمكن المعلم من التقويم الجيد والفعال للعملية التعليمية، بات من الضروري أن يستوعب شروط التقويم ووسائله الحديثة، التي تقيس فعليا التغيرات الطارئة على سلوكيات المتعلمين، ولكن مع مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ لأنّ «المدرس في التربية الحديثة يوجه التلاميذ للعمل والنشاط ويهيئ لهم الجو الصالح لكسب المعرفة وتحصيل المعلومات»⁽¹²⁾.

1.2- مقارنة أساليب التقويم على مستوى المنهاج :

إنّ النجاح الفعلي للأستاذ المكون في ممارسته لمختلف الأنشطة البيداغوجية وأدائه لمختلف الأدوار الاجتماعية، يتوقف على مدى توفره على العديد من الخصائص والشروط الأساسية في شخصيته بمختلف جوانبها البيولوجية، العقلية، المعرفية، النفسية والاجتماعية، والتي تتطلبها عملية التعليم كعملية بيداغوجية، حيث يرى "رنيه أوبير" أنّ «التربية لن تكون حقا ما ينبغي أن تكون، نعتي إعدادا لمهنة الرجل وإعدادا للحياة في جميع أشكالها، إلا إذا امتلك المربي حول جميع مشكلات الحياة أضواء ومعارف كافية تجعله قادرا على أن يحكم عليها وأن يكيف عمله معها»⁽¹³⁾، وعليه تم إحصاء جملة من النقاط في مقارنة أساليب التقويم مع روح المنهاج، وهي كالاتي:

- 1- ضرورة إحداث تنسيق بيداغوجي دائم مع هيئة التأطير المختصة في كلّ مدرسة تربوية ينسق بين أهداف المنهاج التربوي، وطرق التقويم اللازمة في تبليغ خصائصه.
- 2- تحديد نوعية المتمدرسين والمؤطرين سلفا من أجل إخضاعهم لآليات التقويم الأكثر نجاعة وفعالية في تواصل المنهاج الدراسي معهم معرفيا ولغويا ونفسيا وبيئيا واجتماعيا.
- 3- تحديد متطلبات المنهاج الجديد وربطها برغبات وميولات الطلاب سلفا أثناء التعامل مع أنشطته التعليمية بأسلوب التقويم المناسب لذلك.
- 4- تحديد مدى ملائمة البيئة المدرسية لمختلف آليات التقويم التي تتماشى مع خصائص المنهاج.
- 5- تحديد طرق التقويم الفعالة والتي تساهم بشكل مباشر في تبليغ أبعاد المنهاج التعليمية والمعرفية لفئة التعليمية المستهدفة.
- 6- مقارنة أساليب التقويم المختلفة مع المنهاج التعليمي من خلال عمليات التنسيق والتشاور المعرفي بين المؤطرين، والمشرّف التربوي في الندوات والملتقيات التربوية.
- 8- تقييم وتفعيل كفاءات التعليم المناسبة، وذلك باستخدام وسائل وآليات مستحدثة في تقويم التعلّيمات التي تتوافق مع روح المنهاج دون الإخلال بالأهداف أو الغايات.

9- المتابعة الدورية باستمرار لطرق التقويم البيداغوجي، وعلاقتها بالمنهاج من حيث إيجابياتها وسلبياتها في تحقيق التواصل المعرفي واللغوي في مجال تعليمية اللغة العربية.

2.2- مقارنة أساليب التقويم على مستوى المكونين:

لقد بات من المهم أن يعرف المدرّس في التعليم أهداف المنهاج التعليمي في السلك التربوي الذي ينتمي إليه والأهداف العامة الخاصة التي يسعى واضع المنهاج لتحقيقها والسعي إلى إيجاد توافق بيداغوجي بين استخدام الوسائل التعليمية من جهة، وتقديم الأنشطة من جهة ثانية، وعلاقتها بالمنهاج المدرسي وأهدافه، وتقويم كلّ الأنشطة التعليمية المكتسبة واقتربها أو ابتعادها من تحقيق غايات المجتمع، وهذا كلّ في معادلة حسابية تتمثل في: (الوسائل التعليمية + الأنشطة التعليمية + التقويم) = أهداف المنهاج، وسوف نعرض أهم الأدوار التي تميز بها دور المكون عند استخدامه التكنولوجيا في العملية التعليمية وعلاقة ذلك بميدان التقويم، ونلخصها في النقاط الآتية:

1- الأستاذ المكون مشرفا للتعليم وموجها بيداغوجيا: فعندما يستخدم المعلم تكنولوجيا التعليم كطرائق مكملة لعمله التعليمي داخل حجرة الدراسة، فدوره سيحصر في التخطيط لاستخدام هذه المواد التعليمية وتشغيلها واختيار الأفضل لما يتناسب مع الأهداف التي تم التخطيط لها سلفا، وذلك من خلال التقويم المستمر لها وفق حاجيات المتعلمين ومتطلبات الأنشطة التعليمية الممارسة في الفصل الدراسي.

3- الأستاذ المكون مقوما للوسائل التعليمية: من خلال قدرة عملها على التوافق المستمر مع المنهاج وأنشطة تعليمية اللغة العربية.

4- الأستاذ المكون قائدا ومحركا فعّالا: لجميع تعلمات اللغة العربية، ومسايرتها لمنهجية التقويم.

5- الأستاذ المكون معدا ومخططا لجميع أساليب التقويم المناسبة: هذا من أجل عملية التوضيح والشرح للمصطلحات والمفاهيم الصعبة خاصة في الأنشطة اللغوية/ اللسانية، والتمكن التام من تقويمها بطرق علمية، وسليمة تعكس التعلمات وتصويبها عند المتعلمين.

3.2- مقارنة أساليب التقويم على مستوى علوم اللغة العربية:

يوصف موقف المتعلم في مجال تعليمية اللغة العربية بأنه موقف نشط وفعّال لا سلبي، لأنه يتضمن مشاركته في عملية التعليم وليس مجرد متلق للمعلومات التي تلقى إليه من قبل المدرس، ومن هنا جاءت عملية تقنين المتعلم، فالمتعلم الذي يتلقى البرنامج التعليمي بأسلوب تكنولوجي كالتعليم عبر الحاسوب أو من أي مصدر آخر، فيصبح هو محور العملية التعليمية، وبالتالي نجد أنّ التعليم في ظل التكنولوجيا الرقمية والبرمجيات والتعلم النشط يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، ولذا كان المتعلم يسير في تعلمه تبعا لما لديه من إمكانيات وقدرات وعليه « يعتبر القدرة الصالحة في التربية بأنجع الوسائل المؤثرة في إعداد المتعلم خلقيا وتكوينه نفسيا واجتماعيا»⁽¹⁴⁾، ويتحدد دور المتعلم في ظلّ تكنولوجيا تعليم علوم اللغة العربية وآليات التقويم من طرف الخبراء كالاتي:

* - يجب تشكيل لجنة من الاستشاريين والخبراء لمتابعة عملية التقويم والإشراف عليها .

- *- يجب اختيار فريق التقييم الذي سيتولى مهمة تقييم برامج التدريس ، ويدير ويوجه التقييم ، ويجمع البيانات وينظمها ويحللها ، وعليه إدارة التقييم وكتابة تقرير التقييم ، ومن شروطه أن يكون فريقا علميا أكاديميا متخصصا في التقييم التربوي وفي الإدارة ، من داخل الجامعة ومن خارجها .
- *- وصف موضوع التقييم وسياقه وإطار التقييم وأغراضه وأهدافه والأسئلة التي سيجيب عليها.
- *- تحديد نموذج التقييم المراد استخدامه سلفا والاتفاق عليه من طرف هيئة التأطير، ويتم اختياره من نماذج تقييم البرامج التربوية المدرسة والمناسبة لمستواهم التعليمي والمنهجي والنفسي.
- *- يجب أن يرتبط التقييم بأهداف واضحة، وأن يكون شاملا تعاونيا ومستمرًا .
- *- يجب أن يكون التقييم اقتصاديا في الوقت والمال والجهد .
- *- أن تكون خطة التقييم مرنة قابلة للتعديل .
- *- أن يكون التقييم انسيابيا يأخذ بالاعتبار كل الظروف .

لقد اتضح لدينا عموما أنّ الإعداد البيداغوجي للمعلم بوسائل ونماذج في التقييم مدروسة سلفا من شأنه الإسهام في عملية التبليغ المعلوماتي ،من خلال استيعابه للعديد من التقنيات التربوية وأمزجتهم، كما يبرز أهمية أن نقدم لهم أساسيات المعرفة، وأدواتها ومفاتيحها بطرق أنجع وأفضل، ثم نترك لهم ابتكار السبل لتوظيفها وإثرائها من خلال تقنيات وشبكات المعلومات الجديدة، ولا بدّ من التأكد على أن توظيفنا للوسائل المساعدة ليست مجرد حشدها أمام المتعلمين، إنما هي منهج تفكير وأسلوب للتعامل وصولا إلى نوع من المعرفة يعين على إصدار الأحكام واتخاذ القرارات وحل المشكلات واستكشاف البدائل والعلاقات الجديدة ، وهكذا دواليك أثناء استخدامنا لكل وسيلة جديدة.

2-2. أزمة التقييم على مستوى الجامعات الجزائرية:

تعدّ مشكلة التقييم من المصطلحات المهمة التي تكاد تكون قد أشبعت دراسة وبحثاً من قبل الباحثين التربويين والبيداغوجيين، إنّ المعضلة التي يعيشها المتعلم في المدرسة الجزائرية على وجه الخصوص هي موضوعية التقييم المسلط عليه، وهي بذلك تعكس معاناة المتعلمين داخل حقل المعرفة دون أن ننتبه لذلك ، إذن لا بدّ على المربين والعاملين في ميدان التربية والتعليم من الوقوف والتصدي لهذه المشكلة بإيجاد الحلول الممكنة عن طريق الندوات والملتقيات داخل المؤسسات التربوية ، ومخابر البحث في حقول التقييم وأساليب التربية، والمعاهد المتخصصة ، وغيرها من المنابر التي تحمي المتعلم من خطر الإجحاف المفرط في حقه التعليمي والتقويمي معا، ولكي نقضي على مسببات هذه الأزمة نهائيا داخل المدرسة الجزائرية وخارجها ، وفي أذهان المتمدرسين نلجأ إلى ما يأتي:

- *- إثراء الجامعات الجزائرية من الحين لآخر بلقاءات تربوية تعليمية تخص مسألة التقييم بين الطلاب والمتعلمين ، والبيداغوجيين (ندوات، ملتقيات، لقاءات...).

- *- دعوة المشتغلين في حقل التربية والتعليم بكلّ مراحلهم وتخصصاتهم إلى تقديم الدعم اللامحدود في توسع نطاق التقييم والاستفادة من الخبرات والتقنيات والآليات المختلفة من داخل الوطن أو خارجه، وذلك

لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بفك عقدة المتعلمين من التقويم وإزالة تخوفاتهم النفسية والفكرية منه تدريجياً.

*- الترسخ الدائم لقيمة التقويم كعملية تعليمية عادية عند المتدرسين بغية ربط الصلة بينهم وبين متعلميه من علوم اللّغة العربية، وأنها كلّ متكامل من أجل تكوين متعلم صاحب كفاءة علمية ونفسية وتقنية.

*- تأسيس لجان وطنية تسهر على الإعداد المستمر والمتواصل لكلّ الآليات المختلفة في مجال تقويم علوم اللّغة العربية لما فيها من خصائص تختلف عن بقية العلوم.

3- خاتمة الدراسة:

لقد أثبتت الدراسة السابقة أنّ حضور التقويم البيداغوجي ضمن المقررات التعليمية في تدريس علوم اللّغة العربية يعاني نقضا فادحا وقلّة اهتمام شديد من طرف الباحثين المختصين بالمناهج التربوية، ومجالات التقويم المختلفة لكلّ لمستويات التعليمية مما تسبب في العديد من المشاكل البيداغوجية، حيث هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح آلية عملية لتقويم برامج تعليمية العلوم اللّغة العربية، حيث إن الطريق الأمثل لتطوير وتحديث مقرر دراسي يتم عن طريق تقويم هذا الأخير وفق آلية منظمة تكشف عن مدى كفاءة وتحقيق الأهداف المتوخاة منه ، كما تكشف عن الايجابيات والسلبيات في هذا المقرر من أجل بناء بيانات موثوقة ومدعومة، إذ تركز هذه الآلية على أهمية التقويم الشامل والمنظم والمستمر، باستخدام نموذج للتقويم يتم الإتفاق عليه سلفا بين هيئة التّأطير والإدارات التعليمية الوصية على ذلك ، حيث تبدأ عملية التقويم بالتخطيط السليم ووضع خطة عملية شاملة لتنفيذ التقويم، ومع ذلك حاولت الدراسة في النهاية إلى وضع جملة من النقاط الهامة تمكنا من التوصل إلى حلّ بيداغوجي يراعي بشكل موضوعي الالتزام بالتوصيات الآتية:

1- أن تعتمد الجامعة وسائل وأساليب تقويم متنوعة لا أسلوباً واحداً في تقييم وتقويم عضو هيئة التدريس لأن الأسلوب الإداري الوحيد المعتمد لا يحقق متطلبات الجودة في التعليم العالي.

2- وضع آلية جديدة لتحقيق أساليب تقويم جديدة التي تناولها الباحث مثل التقويم الذاتي وتقويم الطلبة وتقويم الزملاء، وغير ذلك لما ستحققه من نتائج في تحسين مستوى الأداء وانعكاساته في جودة التعليم العالي.

3- اعتماد معايير جودة الأداء التدريسي محور أساسي في منح التزيّيات العلمية وعدم اعتماد البحث العلمي محوراً وحيداً لذلك.

4- التدريب على تقويم الأداء التدريسي بكل أنواعه وإعطائه الأهمية في دورات وتطوير التدريس لما يحققه من نتائج في تحسين مستوى الأداء وانعكاساته على جودة التعليم.

5- تنمية طرائق وأساليب الأداء التدريسي بصفة مستمرة بغية تحسينها وتجويدها كونها الوظيفة الرئيسية التي تحدد بموجبها سمعة الجامعة العلمية والأكاديمية إذ إن الإتيان بأساليب تدريس جديدة ومنتوعة وفاعلة يمكن أن يقدر من ملكة الإبداع لدى الطلبة وتثير فيهم دواعي التفكير .

6- تقديم حوافز مادية ومعنوية لأعضاء هيئة المكونين المتميزين في أدائهم التدريسي، ويمكن أن يسمى الأستاذ الأول في الأداء التدريسي في كل قسم ومن ثم في كل كلية لأن ذلك سيدفع الآخرين للوصول إلى التميز في الأداء التدريسي ويسهم ذلك في تحقيق جودة التعليم العام والتعليم العالي.

نخلص في النهاية إلى أنه يجب على المعلم أن يهتم بتطوير الحقل المعرفية التي تساهم في تطوير تعليم اللغة العربية والتمكن من علومها فهما وتطبيقا، و ذلك من خلال إعداد مدارس ومعاهد خاصة في تلقين وتطوير علوم اللغة العربية بشكل مستمر يحميها من كل ضرر معرفي أو منهجي قد يفسد أطرها النظرية والتعليمية، كما أنّ الجهود المبذولة في هذا النطاق مازالت بحاجة ماسة إلى إمكانيات كبيرة في حقل تعليمية تلك العلوم من خلال اختيار الأساليب والطرائق التدريسية المناسبة، فالدولة الجزائرية رغم إعدادها للعديد من التعديلات والتغيرات على مستوى المدرسة والجامعة في شروط التقويم والتعليم لعلوم اللغة العربية، وإنشاء المجلس الأعلى للغة العربية ومراكز البحث المختلفة ك(مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية) وغيرها من المؤسسات التي ساهمت بشكل هام في تلقين علوم اللغة العربية أو المساهمة في حمايتها، إلا أننا نقر صراحة بوجود نقائص عديدة، لانستطيع القضاء عليها إلا بإنشاء وزارة خاصة بترقية وتطوير علوم اللغة العربية وتقويم فعاليتها العلمية والتعليمية عبر مراحل التعليم المختلفة.

الهوامش والإحالات:

(1) **مصطفى زايد:** التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، د.ت، ص 88.

(2) **عبد الرزاق شنين الجنابي:** تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي ،

[HTTP://WWW.KUIRAQ.COM/QAC/QAC_1_2/15/RAZAK.DOC](http://www.kuiraq.com/QAC/QAC_1_2/15/RAZAK.DOC)

(3) **عبد الرزاق شنين الجنابي:** تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي، الموقع نفسه.

(4) **والي رشا عبد الرحمن محمد:** التقويم في التربية الرياضية، مجلة المعلم

<http://www.almualem.net/index.html>

(5) **حسين عبد القادر:** عصر الاتجاهات الحديثة لتدريس اللغة العربية في المرحلتين الإعدادية والثانوية، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، د.ط، د.ت، ص 07.

(6) **رشيد بناني:** من البيداغوجيا إلى الديدانكتيك، الحوار الأكاديمي والجامعي، الدار البيضاء ، المغرب،

- ط1، 1991، ص73.
- (7)- **محمد مصطفى زيدان**: الكفاية الإنتاجية للمدرس، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1981، ص1، ص51.
- (8)- **محمد عطية الأبراشي**: روح التربية والتعليم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ط، 1993، ص180.
- (9)- **محي الدين توق، عبد الرحمن عدس**: أساسيات علم النفس التربوي، دارجون وإيلي وأبناؤه، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، د.ط، 1984، ص42.
- (10)- **حمدان محمد زياد**: الوسائل التعليمية- مبادئها وتطبيقاتها، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1981، ص46.
- (11)- **أحمد وطاس**: أهمية الوسائل التعليمية في عملية التعلم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص61.
- (12)- **IDA BERGER**: Les instituteurs d'une génération à l'autre (1^{er} éd), PUF, France, 1979, P88.
- (13)- **رونيه أوبيير**: التربية العامة، ترجمة عبد الله عبد الدايم، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، 1982، ص797.
- (14)- **علي راشد**: شخصية المعلم وأداؤه، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ط، 1993، ص21، 22.